# إستراتيجية تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر الي مصر

**أسامة عبيد فضل المولي**

## الملخص:

لقد ركزت هذه الدراسة على تحليل دور الاستثمار الاجنبي واثره في الاستثمار المحلي في ظل بروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها وتقارب المسافات بين الدول بفعل التطور العلمي والمعرفي في وسائل الاتصال، ولم يعد للاستثمار جنسية بفعل سياسات التحرر الاقتصادي والتجارة الدولية، لذا بدأت البلدان النامية ومنها مصر تعمل جاهدة من أجل جذب الاستثمار الاجنبي بشكل عام والاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز سخية للمستثمرين الأجانب، كل ذلك ليس لكونه مصدراً بديلاً أو مكملاً لتمويل التنمية الاقتصادية فقط وانما في نقل القدرات التكنولوجية المتطورة أو المهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية وغير ذلك من المدخلات الهامة من الخارج، كما يشكل أداة للاندماج في الشبكات الدولية للإنتاج والتسويق والتوزيع وأداة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات والأداء الاقتصادي للبلدان، مع الأخذ بنظر الاعتبار ان هذه المنافع المرجوة من تدفقات الاستثمار الاجنبي هي عملية غير تلقائية وانما عملية مخططة وتستند الى الإدارة الرشيدة.

## Abstract:

This study focus on the analysis of foreign investment and its effect on the domestic investment under the globalization phenomena in all its aspects with the development of communication means. which made the convergence of ideas much easier.

Investments have become more without nationality due to international trade and liberalization policy.

So that development countries specially Egypt country started to work hard trying to attract the foreign investment generally and direct foreign investment specially. by excluding the restrictions on the movement of capitals and granting generous

incentives to foreign investors.

This is not for being an alternative source or complement to finance economic development only. but to transfer the advanced technological capabilities or organizational and managerial skills and marketing and other critical inputs from abroad.

It's as a tool for integration into the international networks of production. marketing and distribution and a tool to improve the international competitiveness of companies and the economic performance of countries. taking into consideration that these desired benefits of foreign investment flow in the process is automatic. but still a planned operation and based on good governance.

## المقدمة:

تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورًا في اقتصاديات البلدان المضيفة وخاصة النامية التي يعجز فيها مستوي المدخرات المحلية عن تمويل المستوي الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو والتنمية الاقتصادية. ولكن ذلك يتطلب أن يتفق الدور الذي تستهدف الدولة أن يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر مع السياسات العامة للدولة في إطار تحقيق التنمية، بحيث يسمح ذلك بتعظيم المنافع التي يحتمل أن يعود بها الاستثمار الأجنبي المباشر، والتقليل إلي الحد الأدنى من الآثار السلبية المرافقة له مثل مشاكل ميزان المدفوعات وزيادة شده المنافسة للشركات المحلية واحتمالات خروجها من السوق من الطبيعي أن يكون هناك تنافس قوي بين الدول على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد أن تبين لكثير منها أن الاستثمار الأجنبي المباشر مساهم ايجابي في عملية النمو والتنمية الاقتصادية، لكن الاستثمار الأجنبي وحده لا يمكن أن يخلق تنمية حقيقية ومستدامة فنجاحه في تحقيق التنمية المنشودة مرهون بتوافر عدد من المعطيات أهمها: وجود استقرار سياسي واجتماعي مستند إلي نظام سياسي واضح معززًا بسلطة القانون، استقرار ووضوح السياسات الاقتصادية والمالية، وجود بيئة تشريعيه وقضائية تتميز بالوضوح

والسهولة، عدم التناقض في القوانين والقرارات التي يجري تطبيقها بشفافية وحزم، سرعة الفصل في المنازعات، مستوي معقول من التعليم والمهارات لليد العاملة، مستوي اعلي للمهارات الإدارية والتقنية السوقية، توافر بنية ارتكازيه ومعلوماتية متطورة، تيسير إجراءات التأسيس، وتقليل الخطوات البيروقراطية الخاصة بكل ما يتعلق بالنشاط الاقتصادي. تحقيق معدلات نمو مرتفعه للناتج المحلي الإجمالي ودخل الفرد، ووجود سوق وطلب محلي متنام، وانخفاض معدلات الفساد، قواعد لممارسات الإفصاح والمساءلة، ووجود نظم مصرفيه ومؤسسات مالية وائتمانية وأسواق للأوراق المالية تعتمد علي قواعد الحوكمة.

## مشكله البحث:

تحتاج مصر الى مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل تحفيز النمو الاقتصادي، وخلق مزيد من فرص العمل، وتقليص الفقر، بالإضافة الى الحاجة الماسة للأساليب التكنولوجية الحديثة.

## أهداف البحث:

يهدف البحث إلى عرض أهم ملامح استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، من خلال ما يلي:

– التعرف على ملامح الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر وتطور أهميته النسبية خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١).

– صياغة استراتيجية لجذب وتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر.

## الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اتبع الباحث الطريقة الوصفية والتحليلية، وتم استخدام بعض الأشكال والرسومات البيانية.وقد تم الاعتماد على بيانات منظمة الأونكتاد بالنسبة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وبيانات هيئة الاستثمار، بالإضافة الى عدد من التقارير الصادرة عن البنك المركزي. كما تمت الاستعانة أيضا ببعض الدراسات والبحوث التي تتعلق بموضوع البحث.

**خطة البحث:** تم تناول الموضوع من خلال الفصول التالية:

الفصل الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر: إطار نظري ومفاهيم أساسية.

الفصل الثاني: وضع مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثالث: استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر.

## أهمية البحث:

لا خلاف على أهمية التمويل الخارجي في مصر، فهو عنصر من عناصر تمويل الاستثمارات لخلق فرص عمل، وقد احتل المرتبة الأولى ضمن مكونات هذا التمويل خلال الفترات الأخيرة .كما أن مصر تعاني من معدلات بطالة مرتفعة، ويترافق ذلك مع مؤشرات لارتفاع معدلات النمو السكاني، مما جعل خلق فرص عمل جديدة ورفع نسبة الاستثمارات تحدياً أساسياً أمامها.

**فرضيات البحث:** يعتمد هذا البحث على الفرضيات التالية:

– يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة تمويل دولية، حققت نتائج إيجابية على الاقتصاديات النامية.

– الاستثمار الأجنبي هو الطريقة الرئيسية في الدول النامية لتغطية العجز التمويلي مقارنة مع التدفقات الأخرى لرأس المال.

## الفصل الأول

## الاستثمار الأجنبي المباشر: إطار نظري ومفاهيم أساسية

لم تكن العديد من حكومات البلاد النامية ترحب كثيرًا خلال عقد السبعينيات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات متعددة الجنسية إلى تحقيق أرباح ريعية دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول. ومع عقد الثمانينيات اختلفت هذه النظرة وأصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وأولى عديد من متخذي القرار في الدول النامية اهتماما بالغا لتفهم ودراسة العوامل والمحددات التي تجعل من بلادهم أسواقا جاذبة لتدفقات الاستثمارات العالمية المباشرة.

وفى هذا الفصل يتم التعرض لبعض المفاهيم تتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر،وذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانيًا: أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليها.

ثالثًا: الشركات المتعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعًا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

خامسًا: مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر.

## أولاً: مفهـوم الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر Foreign Direct Investment

حسب تعريف الأونكتاد فان الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذى يفضى الى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع اجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان الى جنسيتها.[i] ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال الشركة التابعة للقطر المستقبل تساوى أو تفوق ١٠% من السهم العادية أو القوة التصويتية وتسمى الشركة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع. وبذلك يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة واعادة استثمار

الرباح غير الموزعة وأيضا الاقتراض والائتمان بين الشركة الأم والشركة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الادارة وحقوق الامتياز والترخيص لإنتاج السلع والخدمات.[ii]

## ثانيا: أهم مزايا الاستثمار الأجنبى المباشر والانتقادات الموجهة إليها:

تهدف جهود البلاد النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الى الاستفادة مما تمتلكه الشركات الأجنبية من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية،اذ أن بعض البلدان النامية قد تتوافر فيها الأموال اللازمة لإقامة المشروعات الا أن عدم توافر التكنولوجيا الحديثة يحول دون تنفيذ تلك المشروعات.ويمكن تلخيص أهم مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر والانتقادات الموجهة إليه فيما يلى:[iii]

١- تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب.ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية الى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بالعمل بها.

ويؤخذ على ذلك أنه في بعض الحالات لا يؤدى الاستثمار الأجنبي المباشر الى دور ملحوظ في مجال إكساب العمالة الوطنية المهارات التكنولوجية الحديثة بسبب ضآلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال.

٢- إقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث

العلمى والتطوير،مما يؤدى الى اكتساب تلك المراكز لأحدث ما توصلت إليه الشركات العالمية من تكنولوجيا وأساليب بحثية.

ولكن يلاحظ أن فروع الشركات العالمية لا تقوم بدعم أنشطة البحث والتطوير في البلاد النامية وإنما تركز تلك الأنشطة في المراكز الرئيسية لهذه الشركات والموجودة بالدول المتقدمة وذلك بحجة صعوبة التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير اذا تمت بشكل لا مركزى، علاوة على ندرة الكفاءات والمهارات المتخصصة في البلاد النامية، وأن قيام الفروع بهذه الأنشطة سيؤدى الى تشتت المعامل والمختبرات البحثية وبالتالى ارتفاع تكلفة تلك الأنشطة.

٣- قيام فروع الشركات متعددة الجنسية بتوفير احتياجات الشركات الوطنية من الآلات والمعدات والمساعدات الفنية بشروط ميسرة في السوق المحلى مما يتيح للشركات الوطنية فرصة انتاج السلع بالمواصفات العالمية وبالتالى القدرة على تصدير منتجاتها الى الأسواق الخارجية.

ويؤخذ على ذلك أن مثل تلك الآلات والمعدات والأساليب الإنتاجية تتميز بالكثافة الرأسمالية والتى قد لا تتناسب مع ظروف معظم البلاد النامية ذات الوفرة النسبية في العمالة غير المهارة، وعدم تطويع مثل هذه التكنولوجيا لتناسب الظروف الاقتصادية والاجتماعية في البلاد النامية الا في حالات قليلة.

٤- قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية، مما يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والادارية وتطويعها وتطويرها،وتزداد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والتكنولوجية والبشرية. الا أنه من الناحية الأخرى قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات الوطنية التي تشكل منافسا لها في السوق المحلى وحدوث أوضاع احتكارية للشركات المتعددة الجنسية.

## ثالثا: الشركات المتعددة الجنسية وعلاقتها بالاستثمار الأجنبى المباشر:

منظمة الأونكتاد فتعرف هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسئولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من الشركة الأم وفروعها الأجنبية فالشركة الأم هى المالكة للأصول المستخدمة في الانتاج في الخارج. أما الفرع الأجنبي Foreign Branch (المملوك كليا أو جزئيا) فهو المؤسسة ذات المسئولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة Host Country والتي تمتلك فيها شركة الوطن

الأم Home Country حصة تتيح لها حق المشاركة في الادارة.[iv]

وتتصف هذه الشركات بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها من الشركات الأخرى مثل الحجم الكبير، التفوق التكنولوجيا، الانتماء الى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا،زيادة درجة التنوع والتكامل،السيطرة،أسواق احتكار القلة.[v]

وتعمل الشركات متعددة الجنسية على الاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع وتغيير نشاطها ومراكز انتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف.وتستغل هذه الشركات العديد من المزايا التي تتمتع بها، ومن أهمها التقدم التكنولوجيا والأساليب الادارية والتنظيمية المتطورة، فضلا عن القدرة على الوصول الى الأسواق العالمية بما تملكه من وسائل الدعاية والاعلان[vi].

## رابعًا: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عديدا من الأشكال والتى تختلف باختلاف الغرض الذى تسعى اليه هذه الاستثمارات وفيما يلى عرض موجز لهذه الأغراض:[vii]

١- الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى العديد من الشركات متعددة الجنسية نحو الاستفادة من الموارد الطبيعية المواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى،ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

٢- الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينيات والسبعينيات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات.ويعتبر ذلك النوع عوضا عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات.كما أن هناك أسبابا أخرى للقيام بهذا النوع من الاستثمار منها ارتفاع تكلفة النقل في الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها.ففى هذه الحالة فان هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار ايجابية على الاستهلاك وآثار ايجابية غير مباشرة على التجارة.ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع

معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها،كما أن له آثارا توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.

٣- الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزءً من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية.فقد دفع ارتفاع مستويات الأجور في الدول الصناعية بعض هذه الشركات الى الاستثمار في عديد من الدول النامية. ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدولة المضيفة،كما يؤدى إلى تنويع صادراتها فضلا عن آثاره التوسعية على الاستهلاك عن طريق استيراد كثير من مدخلات الإنتاج.وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالا عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسية جزءً من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة الى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقا لتعاقد ثنائى.وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحا لها النفاذ إليها بمفردها نسبة لافتقارها الى شبكات التوزيع والمعلومات والقنوات التي تتوافر لدى الشركات متعددة الجنسية.وقد لعبت فكرة تحويل الأنشطة كثيفة العمالة الى الدول النامية دورا محوريا في نمو الصادرات الصناعية فيها خلال السنوات الماضية.وثمة شكل آخر من هذا النوع وهو تصنيع بعض المكونات في الخارج بسبب ارتفاع الأجور في البلد الأم أو ارتفاع صرف عملته.إلا أن هذه العملية تتطلب إنتاجية ومهارة تقنية عاليتين في الدولة المضيفة للاستثمار، وبالتالى فإنها تتركز حاليا في بعض الدول حديثة التصنيع، حيث تقوم الشركة المحلية المتعاقدة بالباطن مع الشركة متعددة الجنسية بتصنيع السلعة تكاملها وتضع عليها العلامة التجارية للشركة الأم لأغراض التسويق.وقد يؤدى هذا النشاط الى تعزيز القدرات الإنتاجية للشركة بالبلد المضيف للاستثمار مما يشجعها على إنتاج السلعة بنفسها ولنفسها ثم تغزو بها السوق مما يعتبر نوعا من ترقية الجودة.ومن أهم ما يميز هذا النوع من الاستثمار أن صادرات هذه السلعة الى الدولة الصناعية ليست معرضة للحواجز التجارية باعتبارها مرتبطة بالشركة الأم في الدولة المعنية.

٤- الاستثمار الباحث عن أصول استراتيجية:

يتم هذا النوع من الاستثمار في المراحل اللاحقة من نشاط الشركات متعددة

الجنسية عندما تقوم الشركة بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. ويعتبر هذا النوع من الاستثمار ذا أثر توسعى على التجارة من زاويتى الإنتاج والاستهلاك،كما أنه يعتبر بمثابة تصدير للعمالة الماهرة من قبل الدول النامية ويزيد من صادرات الخدمات والمعدات من البلد المصدر للاستثمار.

وأهم هذه الأشكال ما يلى:[viii]

١- الاستثمار المشترك:Joint Venture الاستثمار المشترك هو أحد مشروعات الأعمال الذى يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمشروع بل تتعداه أيضا الى الادارة، الخبرة، براءات الاختراع والعلامات التجارية.

وبالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكبر أنواع أو أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر قبولا، ويرجع ذلك لأسباب سياسية واجتماعية أهمها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد الوطني، إضافة لمساعدة هذا النوع من الاستثمار في تنمية الملكية الوطنية وخلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين.

وبصفة عامة يساهم الاستثمار المشترك اذا أحسن تنظيمه وتوجيهه وادارته في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وخلق فرص جديدة للعمل،تحسين ميزان المدفوعات،تنمية قدرات الكوادر الوطنية وخلق علاقات تكامل اقتصادية مع النشاطات الاقتصادية والخدمية بالدول المضيفة.

٢- الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي Wholly-Owned FDI[ix] تعتبر الاستثمارات التي يملكها المستثمر الأجنبي بالكامل من أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعدية الجنسية وتتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع Subsidiaries للانتاج أو التسويق أو غيرها من أنواع النشاط الإنتاجي والخدمي بالدولة المضيفة. وتترد الدول كثيرا في التصديق لمثل هذه الاستثمارات خوفا من التبعية الاقتصادية وسيادة احتكارات الشركات المتعددة الجنسية لأسواقها،الا أن الدلائل العلمية تشير الى انتشار هذا النوع من الاستثمارات في الدول النامية واستخدامه كوسيلة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية كما لا توجد دلائل كافية لتأييد تخوف الدول النامية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية لمثل هذا الشكل من الاستثمارات الأجنبية.

ولهذا النوع مزاياه التي تتمثل في أن زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي تؤدى الى كبر حجم المشروع للمساهمة الجيدة في اشباع حاجة السوق المحلى وايجاد فائض للتصدير مما يترتب عليه تحسن في ميزان المدفوعات والمساهمة في التحديث التكنولوجيا على نطاق كبير وفعال وخلق فرص للعمالة المباشرة والغير مباشرة.أما عيوب هذا النوع فتتمثل في خشية الدول المضيفة من أخطار الاحتكار والتنمية الاقتصادية وما يترتب على ذلك من آثار سياسية سلبية في حالة تعارض المصالح بينها وبين الشركات المعنية.

٣- مشروعات أو عمليات التجميع Assembly Operations[x] تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثانى بمكونات منتج معين لتجميعه ليصبح منتجا نهائيا كما يقوم الطرف الأجنبي أيضا بتقديم الخبرة أو المعرفة اللازمة الخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، عمليات التشغيل والتخزين والصيانة.. إلخ، التجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادى يتفق عليه.وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أو شكل التملك الكامل للمشروع للطرف الأجنبي أو ألا يتضمن عقد أو اتفاقية المشروع أي مشاركة للمستثمر الأجنبي في ادارة المشروع وبالتالي يكون الاستثمار مشابها لأشكال الاستثمار غير المباشر في مجال الانتاج.

٤- الاستثمار في المناطق الحرة Free Zones[xi]: يهدف انشاء المناطق الحرة الى تشجيع اقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات وذلك بمنح المشاريع الاستثمارية فيها العديد من الحوافز والمزايا والاعفاءات.

## خامسًا: مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبى المباشر:

عادة ما يستعين المستثمر الأجنبي ببعض المؤشرات وبالنتائج التي تعرضها الجهات المتخصصة وذلك قبل الاقدام على الاستثمار في بلد ما وفيما يلى عرض موجز لأهم هذه المؤشرات دون الخوض في تفاصيلها.

١- مؤشر الأداء ومؤشر الامكانات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

أطلقت أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لأول مرة في تقرير الاستثمار العالمية لعام ٢٠٠١ مؤشر الاستثمار الأجنبي الوارد لاستشفاف مدى

نجاح جهود البلد في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من منظور يحاول مقارنة قوة الدولة الاقتصادية ومدى توافق ذلك مع درجة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نشاطها المحلى والخارجي وخلق وظائف في سوق العمل. وقد طورت الأونكتاد هذا المؤشر في تقاريرها التالية، حيث اعتمد تقرير الأمم المتحدة في قياس أداء الدول في مجال جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة علي مؤشرين. الأول: هو مؤشر الأداء و يشير إلي مدي نجاح اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويقيس مؤشر أداء البلد حصة البلد من الاستثمار الأجنبي الوارد عالميا الى حصة البلد من الناتج المحلى الاجمالى للعالم ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. أما المؤشر الثاني فهو مؤشر إمكانات جذب الاستثمار ويقيس إمكانات اقتصادها في جذب الاستثمارات الأجنبية. ويستند هذا المؤشر الى ١٣ مكون لقياس امكانات البلد وتشمل معدل نمو الناتج المحلى الإجمالي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات الى الناتج، انتشار خطوط الهاتف الثابت، انتشار خطوط الهاتف المحمول،متوسط استهلاك الطاقة للفرد،نسبة الانفاق على البحوث والتطوير الى الناتج المحلى الاجمالى،نسبة الملتحقين بالدراسات العليا لاجمالى السكان، التصنيف السيادى للبلد، نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم،نسبة استيراد قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات للعالم،نسبة صادرات البلد من الخدمات للعالم،نسبة البلد من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعالم. ويقسم الأونكتاد الدول وفق تقاطع مؤشرى الأداء والامكانات كالآتى:

**- مجموعة الدول السباقة، أي الدول ذات أداء مرتفع وامكانات مرتفعة.**

**- مجموعة الدول دون الامكانات، أي الدول ذات أداء منخفض وامكانات مرتفعة.**

**- مجموعة الدول أعلى من الامكانات، أى الدول ذات أداء مرتفع وامكانات منخفضة.**

**- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفضة، وهى تلك الدول التي تتصف بأداء منخفض وامكانات منخفضة.**[xii]

٢- مؤشر المخاطر القطرية:[xiii]

أصبحت مؤسسة Political Risk Services من أشهر هذه الجهات حيث تقوم باصدار تقارير عن مختلف الدول وتقوم بترتيب هذه الدول فيما يتعلق بدرجة المخاطر التي تحصل عليها. ويستند نظام تقييم المخاطر على اعطاء قيم عددية (تسمى نقاط مخاطر) لعدد من مكونات المخاطر يتم تحديدها سلفا، حيث تعطى أرقاما أعلى

للمخاطر المتدنية.وقد جمعت مختلف مكونات المخاطر القطرية تحت ثلاث مجموعات هى: المخاطر السياسية، المخاطر الاقتصادية، المخاطر التمويلية. ويمثل مجموع نقاط المخاطر الفرعية للمجموعة مؤشر المخاطر الاجمالية للمجموعة.

٣- المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة:[xiv]

يصدر هذا المؤشر عن مركز الشئون المالية الذى أسسته مجموعة جريدة الأحداث العالمية الأمريكية منذ عام ١٩٩٦ بمعدل مرتين في السنة لغرض قياس مدى قدرة الاقتصاديات الصاعدة على تحقيق التنمية المتوازنة وكذلك مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة. ويستند المؤشر المركب الى ثلاثة مؤشرات فرعية تتضمن ٦٣ مكونا هى:

أ- مؤشر البيئة الاقتصادية (٢١ عنصرا تغطى المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، مؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي، مؤشرات بيئة أداء الأعمال).

ب- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية (٢١ عنصرا تغطى مؤشرات نوعية التعليم، مؤشرات البنية التحتية للمعلوماتية، مؤشرات انتشار المعلوماتية).

ج- مؤشر البيئة الاجتماعية (٢١ عنصرا تغطى مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي، مؤشرات الصحة، العالمي، مؤشرات حماية البيئة الطبيعية).

## الفصل الثاني

## ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر

يمكن أن يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا فعالا وأساسيا في عملية التنمية في مصر باعتباره عنصرا مكملا للمدخرات المحلية وبديلا عن الاقتراض الخارجى وما يتبعه من اعباء تستنزف ما يتم انجازه، بالإضافة الى أن تدفق هذه الاستثمارات غالبا ما يكون مصحوبا بنقل الخبرات في الادارة والتكنولوجيا الحديثة، مما يسهم في زيادة الانتاجية وتحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، فضلاً عن انشاء صناعات جديدة تؤدى الى خلق المزيد من فرص العمل واستغلال الموارد المتاحة.ويخصص هذا الفصل للتعرف على ملامح الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى مصر،وذلك علي النحو التالي:

### أولاً: تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١)

ارتفع صافي تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر من ٢.١ مليار دولار في العام المالي ٢٠٠٤/٢٠٠٣ ليصل الي ١٣.٢ مليار دولار خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ثم انخفض الي ٢.١ مليار دولار خلال العام ٢٠١٢/٢٠١٠ كما يتضح من الجدول التالي:

| السنة | 2003/2004 | 2004/2005 | 2005/2006 | 2006/2007 | 2007/2008 | 2008/2009 | 2009/2010 | 2010/2011 | 2011/2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| صافي التدفقات | 2.1 | 3.9 | 6.1 | 11.1 | 13.2 | 8.1 | 6.8 | 2.2 | 2.1 |

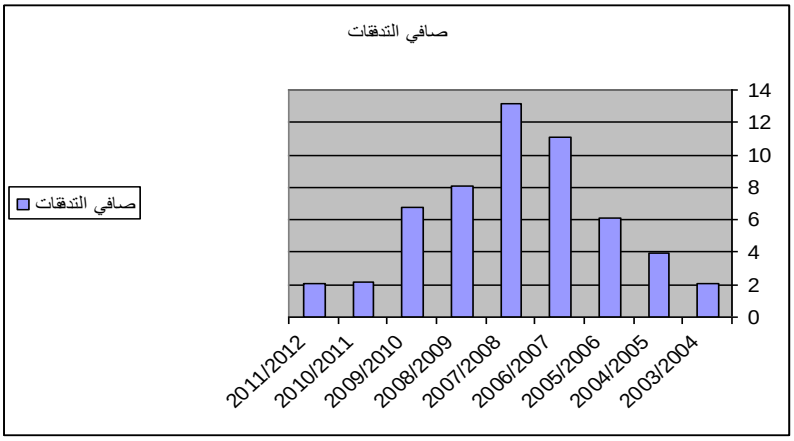


**المصدر: البنك المركزي**

## ثانيًا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الي مصر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١):

ارتفع تدفق لاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الي مصر من ٩.١ مليار دولار خلال العام ٢٠٠٦/٢٠٠٥، الي ١٧.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ ثم انخفض الي ٩.٦ دولار مليار عام ٢٠١١/٢٠١٠ ثم عاود الارتفاع الي ١١.٨ مليار دولار عام ٢٠١٢/٢٠١١ كما هو موضح بالجدول التالي.

| السنة | 2005/ 2006 | 2006/ 2007 | 2007/ 2008 | 2008/ 2009 | 2009/ 2010 | 2010/ 2011 | 2011/ 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | 9.1 | 13.1 | 17.8 | 12.8 | 11 | 9.6 | 11.8 |

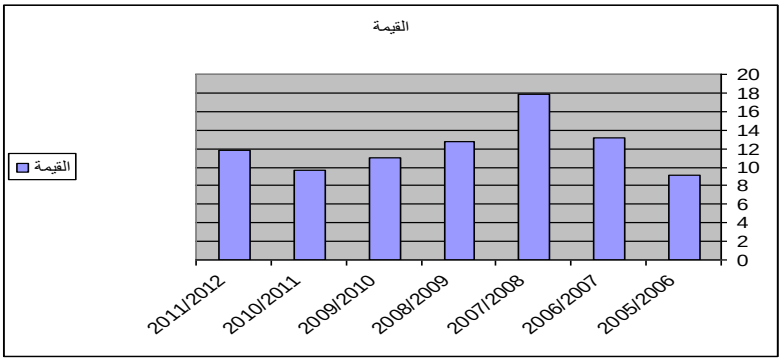


**المصدر: البنك المركزي**

## ثالثا: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر الصادر من مصر خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١١):

ارتفع تدفق لاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من مصر من ٢.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ الي ٩.٧ مليار دولار عام ٢٠١١/ ٢٠١٢ كما هو موضح بالجدول التالي.

| السنة | 2005/ 2006 | 2006/ 2007 | 2007/ 2008 | 2008/ 2009 | 2009/ 2010 | 2010/ 2011 | 2011/ 2012 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التدفقات للخارج | 2.9 | 2 | 4.6 | 4.7 | 4.2 | 7.4 | 9.7 |

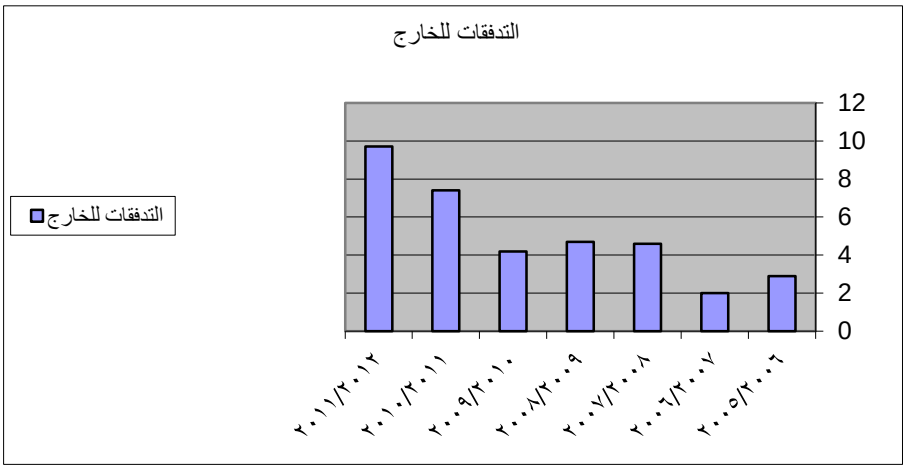


**المصدر: البنك المركزي.**

## رابعا: عمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود في مصر Cross-Border M&A:

كانت عمليات دمج وشراء الشركات عبر الحدود في مصر Cross- Border M&A كما يلى:

**أولاً:** بالنسبة لعمليات البيع، فقد ارتفعت من ١.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥ الى نحو ٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ثم انخفضت الي ١.٧ مليار دولار عام ٢٠٠٧ ثم ارتفعت ارتفاعا بالغا لتصل الي نحو ١٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ثم انخفضت انخفاضا بالغا لتصل الي ٩٩٣ مليون عام ٢٠٠٩ ثم ١٩٥ مليون عام ٢٠١٠ ثم ٦٠٩ مليون دولار عام ٢٠١١.

| السنه | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة بالمليون دولار | ١.٤٧٨ | ٢.٩٧٦ | ١.٧١٣ | ١٥.٨٩٥ | ٩٩٣ | ١٩٥ | ٦٠٩ |

**المصدر: تقرير الاستثمار العالمي،٢٠١٢، الاونكتاد، ص ١٧٧.**

**ثانيًا:** أما عمليات الشراء:،فقد انخفضت انخفاضا بالغا من ١٢.٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥ الى ٥.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ثم الى ١.٤ مليار دولار عام ٢٠٠٧ ولكنها ارتفعت الى ٤.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٨ ثم انخفضت الى ٧٦ مليون دولار عام ٢٠٠٩ ثم ارتفعت الي ١.٢ مليار دولار عام ٢٠١٠.

| السنة | ٢٠٠٥ | ٢٠٠٦ | ٢٠٠٧ | ٢٠٠٨ | ٢٠٠٩ | ٢٠١٠ | ٢٠١١ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القيمة | ١٢.٨٩٢ | ٥.٦٣٣ | ١.٤٤٨ | ٤.٦١٣ | ٧٦ | ١.٠٩٢ | - |

**المصدر: تقرير الاستثمار العالمي،٢٠١٢، الاونكتاد، ص ١٧٧.**

## خامسا: توزيع الاستثمار الأجنبى المباشر:

**أ- طبقا لغرض الاستثمار:**

استحوذ قطاع البترول خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ على نحو ٣.٥٨٩.٤ مليون دولار (بما يمثل ٥٣.١% من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر) مقارنةً بـ ٥.٣٥٦.٦ مليون دولار خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (بما يمثل ٦٦.٠% من صافي التدفقات). كما بلغ صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية غير البترولية نحو ٣.١٦٨.٨ مليون دولار خلال هذا العام مقارنةً بنحو ٢.٧٥٦.٨ مليون دولار خلال العام المالي السابق. ويوضح الشكل التالي تطور صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع البترول والقطاعات الاقتصادية غير البترولية منذ العام المالي ٢٠٠٥/٢٠٠٤ وحتى ٢٠٠٩/ ٢٠١٠ احتفظ قطاع العقارات في المتوسط بنسبة ٠.٤% تقريباً من صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة ٢٠٠٥/٢٠٠٤ حتى ٢٠٠٧/٢٠٠٦ ثم ارتفعت هذه النسبة تدريجياً لتصل إلى ٤.٥% خلال العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩.

**التوزيع القطاعي لصافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (مليون دولار)**

| | /٢٠٠٤ ٢٠٠٥ | /٢٠٠٥ ٢٠٠٦ | /٢٠٠٦ ٢٠٠٧ | /٢٠٠٧ ٢٠٠٨ | /٢٠٠٨ ٢٠٠٩ | /٢٠٠٩ ٢٠١٠ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| تأسيس شركات جديدة وزيادة رؤوس الأموال المُصدرة | ٩٢٥.٦ | ٣.٣٤٧.٨ | ٥.٢٢٧.٢ | ٦.٣٦٨.٤ | 2.314.9 | 2.690.4 |

| | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| طرح الأصول والشركات لغير المقيمين | ٣٩٠.٨ | ٩٠٥.٧ | ٢.٧٧٢.٢ | ٢.٣٣٧.٠ | 303.5 | 173.1 |
| الاستثمارات العقارية | ١٦.٥ | ٢٥.٧ | ٣٩.٠ | ٣٩٤.٩ | 138.4 | 305.3 |
| قطاع البترول | ٢.٥٤٠.٢ | ١.٨٣٢.٢ | ٣.٠١٤.٨ | ٤.١٣٦.٢ | 5.356.6 | 3.589.4 |
| **صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر** | **٣.٨٧٣.١** | **٦.١١١.٤** | **١١.٠٥٣.٢** | **١٣.٢٣٦.٥** | **8.113.4** | **6.758.2** |

**المصدر: البنك المركزي المصري.**

**ب- طبقًا للقطاعات الاقتصادية المختلفة:**

| القطاعات الاقتصادية | ٢٠٠٧/٢٠٠٦ | ٢٠٠٨/٢٠٠٧ | ٢٠٠٩/٢٠٠٨ | ٢٠١٠/٢٠٠٩ |
|---|---|---|---|---|
| الزراعة | %٠.٢٠ | %٠.٧٠ | %٠.٦٠ | %٢.٤ |
| السياحة | %٣.٣٠ | %١.١٠ | %٠.٩٠ | %٢.٢ |
| الاستثمار العقاري | %٠.٣٠ | %٢.٢٠ | %١.١٠ | %٢.٨ |
| التشييد والبناء | %٠.٥٠ | %٢.٤٠ | %١.٨٠ | %٢.٨ |
| الخدمات | %٢.٠٠ | %٥.٢٠ | %٢.٢٠ | %٣.٥ |
| الخدمات المالية | %١٧.٧٠ | %١٢.٣٠ | %٣.٤٠ | %٧.٩ |
| الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات | %١٤.٧٠ | %٠.١٠ | %٥.٧٠ | %٠.٦٠ |
| الصناعة | %٨.١٠ | %٨.٦٠ | %٦.٦٠ | %٤.١ |
| البترول | %٣٧.٥٠ | %٤٥.٥٠ | %٧٥.٣٠ | %٦٨.٨ |
| أخري | %١٥.٨٠ | %٢١.٩٠ | %٢.٤٠ | %٤.٩ |
| **صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للداخل** | **%١٠٠** | **%١٠٠** | **%١٠٠** | **%١٠٠** |

**المصدر: البنك المركزي المصري**

نلاحظ استحواذ قطاع البترول علي اعلي نسبة فقد ارتفعت من ٣٧.٥% عام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ الي ٧٣.٣% عام ٢٠١١/٢٠١٠ وانخفضت الي ٦٠.٣% عام ٢٠١٢/٢٠١١، يليه القطاع الخدمات المالية ثم قطاع الصناعة ٦.٢% عام ٢٠١٢/٢٠١١.

## الفصل الثالث

## استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر

وعلى الرغم من إدخال العديد من التعديلات على القوانين والتشريعات في مصر بهدف تشجيع وجذب الاستثمارات الأجنبية وخاصة المباشرة منها، فإنها لم تنجح في أن تصبح موقع جذب للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بغيرها من الدول النامية، وزاد الأمر سوءاً عندما اصطدمت بحاجز ثورة ٢٥ يناير التي ساهمت في هروب تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية الضعيفة أصلاً، مما أعطى مؤشراً بمزيد من التدهور الاقتصادي فالبيانات تؤكد ضآلة نصيب مصر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث وصلت هذه التدفقات الى نحو ١٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٦ ثم انخفضت الي ٦.٣ مليار دولار عام ٢٠١٠ ثم سجلت استثمار بالسالب ٤٨٣ مليون دولار مقارنه ١٧ مليار دولار في السعودية عام ٢٠٠٦ و ١٦.٤ مليار دولار عام ٢٠١١،بينما بلغت هذه التدفقات نحو ٦٦.٦، ٦٤،١،٨٣.٥،١٩، ١٢٣مليار دولار في كل من البرازيل، المكسيك، هونج كونج، سنغافورة، الصين على الترتيب خلال عام ٢٠١١.وفيما يلى عرض لأهم أسس استراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر الى مصر.

### أولاً: تحسين مناخ الاستثمار:

يتأثر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيسي بمجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود في البلد المستقبل للاستثمار، حيث تمثل هذه الأوضاع ما يسمى بمناخ الاستثمار، وحسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ينصرف تعبير مناخ الاستثمار الى مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذى تتم فيه العملية الاستثمارية، وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وايجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات، وهى تشمل الأوضاع والظروف السياسة والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الادارية. وتلاحظ المؤسسة أن هذه العناصر عادة ما تكون متداخلة ومترابطة، بعضها ثابت أو شبه ثابت. إلا أن غالبيتها ذات طبيعة متغيرة، ومن ثم فهى تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، مما يخلق بالتفاعل مرة وبالتداعي مرة، للسياسات والسلوكيات الحكومية تأثير قوى على مناخ الاستثمار من

خلال تأثيرها على: التكاليف، والمخاطر، والعوائق أمام المنافسة. ولهذا فان تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٥ يؤكد على الدور الهام الذى تلعبه الحكومة في ايجاد بيئة آمنة ومستقرة، بما في ذلك حماية حقوق الملكية. فقد أشار التقرير الى أن غموض السياسات وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلى واللوائح التنظيمية العشوائية تشكل ٥١% من المخاطر المرتبطة بالسياسات على مخاوف الشركات المتعلقة بمناخ الاستثمار. كما يتضح من الشكل التالي.

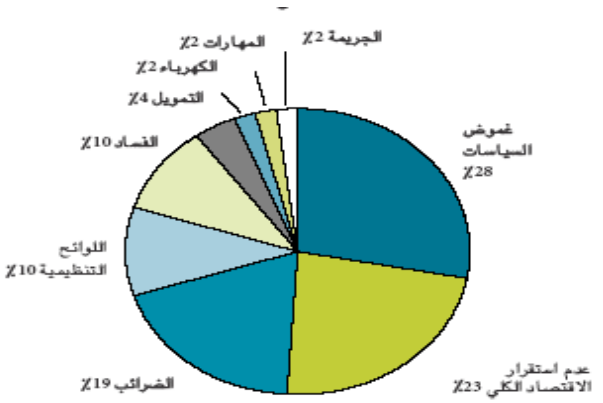


ملاحظة: نسبة البلدان التي تفيد فيها الشركات عن وجود معوقات رئيسية أمامها. وذلك وفقاً لاستقصاءات شملت 48 بلداً.
المصدر: استقصاءات البنك الدولي لمناخ الاستثمار.

كما خلص التقرير الى أنه من شأن تحسين وضوح ومعلومية السياسات وحده أن يؤدى الى زيادة الاستثمارات الجديدة بنسبة ٣٠%[xv].

ويُبرز تقرير البنك الدولي المشار اليه أربعة تحديات أكثر عمقاً ينبغي على الحكومات المعنية معالجتها لتحسين مناخ الاستثمار في بلدانها:

- الحد من الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعي. فأغلبية الشركات في البلدان النامية أفادت عن قيامها بدفع الرشاوى عند التعامل مع المسؤولين، وينظر العديد منها إلى الفساد على أنه أشدّ العقبات أمام أعمالها حاجة للمعالجة. كما أن النفوذ الكبير الذي تمارسه الشركات التي تتمتع بنفوذ سياسي يشوه هذه السياسات وطرق تطبيقها.
- خلق مصداقية للسياسات الحكومية. إذ يكون للقوانين الجديدة التي يتم سنها أثر

ضئيل حيثما كانت الشركات لا ترى بأن تلك القوانين سيجري إنفاذها أو تعزيزها.

- تشجيع المشاركة الشعبية. من شأن الإخفاق في بناء مساندة الجمهور لخلق مجتمع أكثر إنتاجية إبطاء خطى الإصلاحات وتعريض استمراريتها للخطر.
- مرونة السياسات وملاءمتها للأوضاع المحلية. تؤدي المناهج المنقولة عن بلدان أخرى بدون أدنى دراسة إلى نتائج ضعيفة أو عكسية.

## النتائج:

١) الافتقار الى حرفية الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر داخل مصر وخاصة في ظل المنافسة العالمية الكبيرة لجذب هذه الاستثمارات.

٢) عدم وجود خريطة استثمارية للمناطق الجغرافية الواعدة والجاذبة للاستثمار واتباع سياسات غير مرنة وفعالة في التعامل مع المستثمر لجذب المزيد من الاستثمارات.

٣) البيروقراطية والعراقيل التي تواجه عملية الاستثمار بشكل عام والأجنبي منه بشكل خاص.

٤) نقص العمالة الماهرة والمدربة اللازمة لمشروعات الاستثمار الأجنبي.

٥) اقتصار الاستثمار الأجنبي المباشر – بوجه عام- على نوعيات محددة من القطاعات مثل قطاع البترول والغاز والسياحة دون القطاعات الأخرى.

٦) ارتفاع تكلفة التكنولوجيا الأوروبية المقدمة الى الدول النامية ومن بينها مصر خاصة بعد الوحدة الأوروبية.

٧) على الرغم من أن الاعفاءات الضريبية التي يوفرها النظام الضريبي في مصر تخفض من عبء السعر الفعال للضريبة، إلا أنها لا توفر لمصر موقعًا تنافسيًا في جذب الاستثمارات مقارنة بدول أخرى مثل اسرائيل وتونس، وذلك بسبب تصميم نظمها الضريبية على نحو لا يتسم بالوضوح والشفافية. ذلك أن الحوافز الضريبية وان كانت مفيدة للمشروعات القائمة الا أنها لا تساعد على جذب مشروعات جديدة. كذلك فان الحوافز قد لا تكون فعالة بالنسبة للشركات التي يتوجب عليها دفع ضرائب مماثلة في البلد الأم عند تحويل الأرباح مثل الشركات الأمريكية العاملة في مصر، كذلك فان تعقد النظام الضريبي يمثل عائقا رئيسيا أمام الشركات خاصة في ظل أنظمة حوافز ضريبية مختلفة (معاملة الشركات التي تعمل في المناطق الحرة).

## التوصيات:

تحسين مناخ الاستثمار من خلال:

- الحد من الفساد والأشكال الأخرى من السلوك النفعي. فأغلبية الشركات في البلدان النامية أفادت عن قيامها بدفع الرشاوى عند التعامل مع المسؤولين، وينظر العديد منها إلى الفساد على أنه أشدّ العقبات أمام أعمالها حاجة للمعالجة. كما أن النفوذ الكبير الذي تمارسه الشركات التي تتمتع بنفوذ سياسي يشوه هذه السياسات وطرق تطبيقها.
- خلق مصداقية للسياسات الحكومية. إذ يكون للقوانين الجديدة التي يتم سنها أثر ضئيل حيثما كانت الشركات لا ترى بأن تلك القوانين سيجري إنفاذها أو تعزيزها.
- تشجيع المشاركة الشعبية. من شأن الإخفاق في بناء مساندة الجمهور لخلق مجتمع أكثر إنتاجية إبطاء خطى الإصلاحات وتعريض استمراريتها للخطر.
- مرونة السياسات وملاءمتها للأوضاع المحلية. تؤدي المناهج المنقولة عن بلدان أخرى بدون أدنى دراسة إلى نتائج ضعيفة أو عكسية.
- استقرار السياسات الاقتصادية الكلية: حيث يعتبر وجود سياسة اقتصادية كلية عامة ثابتة ومستديمة شرطا ضروريا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- تكامل السياسات الصناعية والنقدية والمالية والتجارية والتشغيلية مع مبدأ تشجيع الاستثمار وتعزيز البيئة الاستثمارية.
- وجود منظومة قوانين وأنظمة اقتصادية فعالة وكفؤة مما يتطلب مراجعة القوانين بها وتحديثها لتنسجم مع التوجه العام لتنشيط حركة الاستثمار وسن قوانين جديدة تتلاءم مع المستجدات على الساحتين المحلية والدولية.
- تبسيط الاجراءات الادارية في جميع المؤسسات المرتبطة بالنشاط الاستثماري وألا يقتصر فقط على فترة الترخيص والتسجيل، بل يتضمن أيضا تشخيص العوائق والمشاكل التي تواجه المستثمر على جميع المستويات وايجاد الحلول لها.
- تكثيف الجانب الرقابي لتعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية وبما يكفل الطمأنينة للمستثمر على حقوقه في المشاريع التي يستثمر فيها، بالإضافة الى ضرورة محاربة الفساد وسوء الادارة.
- تقنين وترشيد الحوافز المالية والاعفاءات الممنوحة بحيث تكون أداة لتوجيه وتحفيز الاستثمار في المشاريع التي تضيف الى الاقتصاد الوطني بما يتطلب وجود خريطة استثمارية واضحة ومتكاملة مع الخطة التنموية.

## قائمة المراجع:

(i) راجع:
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، اصدار ٩٩/١،الكويت،ص ٢.
- UNCTAD ,Foreign Direct Investment And Development, Unctad/ Ite/Iit/10(Vol.1) , New York, 1999, P7

(ii) مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج اعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، ٢٤-٢٨ يناير ٢٠٠٤،ص ص ٢-٣.

(iii) للتفاصيل راجع:-
- عمر البيلى، خديجة الأعسر، دور الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر فى دعم القدرة التكنولوجيا للبلاد العربية، مجلة شئون عربية، العدد ٧٩، سبتمبر ١٩٩٤،ص ص ١٢٦-١٣٠.
- على عبد الوهاب ابراهيم،الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠،مرجع سابق، ص ص ١٨-٢٢.
- بنك مصر، قضايا الاستثمار الأجنبى المباشر فى البلدان النامية: نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، أوراق بنك مصر البحثية، العدد ٢، ١٩٩٧، ص ص ١٢-٢٢.

(iv) راجع: - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، سلسلة الخلاصات المركزة، السنة الثانية، اصدار ٩٩/١، الكويت، ص ١.
- UNCTAD ,Foreign Direct Investment and Development, Opict, P7

(v) راجع:-
-على عبد الوهاب ابراهيم،الاستثمار الأجنبى المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠، مرجع سابق، ص ٢٦.
- منى قاسم، الشركات متعددة الجنسية وأهميتها في الاقتصاد العالمي، مرجع سابق، ص ص ٥٨-٦٦

(vi) تجدر الاشارة الى أن الشركات متعددة الجنسية تلعب دورا محوريا في زيادة عولمة الاقتصاد العالمي، ففي عام ١٩٩٩ شكلت العمليات المحلية لنحو ٢٤٠٠ شركة أمريكية متعددة الجنسية نحو ٢٦% من الناتج المحلى الأمريكي، ونحو ٦٣% من اجمالى الصادرات الأمريكية،٣٧% من إجمالي الواردات الأمريكية، ونحو ٦٨% من نفقات البحوث والتطوير في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن ما يقرب على نصف العاملين بالقطاع الصناعي الأمريكي يعملون في مثل هذه الشركات في عام ٢٠٠٤. راجع
- Nocke, Volker and Stephen Yeaple, An Assignment Theory of Foreign Direct Investment, National Bureau of Economic Research(NBER),Working Paper 11003,Cambridge ,December 2004,p1

**([vii]) راجع:-**
**- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية، مرجع سابق، ص ص ٤-٥.**
**- UNCTAD ,Foreign Direct Investment and Development, Opict,pp19-25**

**([viii]) مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ص ١٨-١٩.**
**([ix]) المرجع السابق، ص ٢٥.**
**([x]) نفسه، ص ٢٧.**
**([xi]) تختلف أشكال ومسميات المناطق الحرة من دولة لأخرى فهناك مناطق حرة مخصصة للتصدير(Export Processing Zones(EPZs،ومناطق اقتصادية ذات طبيعة خاصة Special Economic Zones كما توجد مناطق حرة مخصصة للخدمات وأخرى للتكنولوجيا الحديثة. وبرغم اختلاف الأشكال التي تأخذها هذه المناطق الا أن جميعها تشترك في أنه لا يتم فرض أى نوع من الرسوم أو الضرائب الجمركية على وارداتها من العالم الخارجي، كما تعامل المنتجات التي تخرج من هذه المناطق الى داخل البلاد كما لو كانت سلعا مستوردة من الخارج.وتعرف المنطقة الحرة بأنها عبارة عن جزء من أراضى الدولة تدخل ضمن حدودها سياسيا،وتخضع لسلطتها اداريا،ويتم التعامل فيها بصورة خاصة من النواحى الجمركية والاستيرادية والنقدية والضريبية وغيرها من المعاملات التجارية التي تتعلق بحركة البضائع دخولا وخروجا،بحيث لا تنطبق على هذه المعاملات تلك الاجراءات العادية المعمول بها داخل الدولة بهدف السماح بقدر أكبر من المعاملات والمبادلات التي من شأنها جذب الاستثمارات اليها.ومن الجدير بالذكر أن هناك اهتمام عالمى متزايد باقامة المناطق الحرة باعتبارها احدى الصيغ التي تساهم بفاعلية في جذب رؤوس الأموال العالمية، فعلى سبيل المثال بلغت أعداد المناطق الحرة المخصصة للتصدير على مستوى العالم في عام ٢٠٠٢ نحو ٣ آلاف منطقة مقابل ٥٠٠ منطقة في عام ١٩٩٥ و١٧٦ منطقة في عام ١٩٨٦،كما زادت أعداد الدول التي تضم مناطق تصديرية حرة من ٤٧ دولة في عام ١٩٨٦،الى ٧٣ دولة في عام ١٩٩٥ لتصل الى ١١٦ دولة في عام ٢٠٠٢. لمزيد من التفاصيل راجع:-**
**- المرجع السابق، ص ٢٨-٣٠**
**- البنك الأهلي المصري، تقييم أداء المناطق الحرة في مصر، النشرة الاقتصادية، المجلد ٥٦،العدد٣، القاهرة، ص ص ٥-١٩.**
(xii) راجع :حسين عبد المطلب الأسرج، وضع مصر في تدفقات الاستثمار العالمية: عرض لأهم ما جاء في تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٤،المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، تحت النشر، معهد التخطيط القومي، القاهرة
**([xiii]) لمزيد من التفاصيل راجع، مصطفى بابكر، تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص ص ٤٥-٥٢.**
**([xiv]) للتفاصيل راجع، المرجع السابق، ص ص ٥٢-٥٤.**
**([xv]) لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع الى** http://econ.worldbank.org/wdr/wdr2005/